



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/06/2024

281-249 : ص.ص. العدد الثالث و العشرون : Issue: N23 ISSN: 2958-8537

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

دور الإفصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية
(دراسة ميدانية على القطاع المصرفي السوداني)

The Role of Accounting Disclosure on the Suitability and Reliability of Accounting Information (A Field Study on the Sudanese Banking Sector)

إعداد الباحث:

عبدالله محمد خالد عبدالله

Abdalla Mohammed Khalid Abdalla

جامعة كسلا- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة والتمويل

abdallafrm2022@gmail.com

المستخلص:

تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشكلة الحقيقية وراء عدم الإستقرار المالي تكمن في إنخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي من قبل البنوك وانعدام الشفافية في بعض الأحيان، لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على حقيقة العلاقة بين مستويات الإفصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وانعكاساته محلياً ودولياً. هدفت الدراسة إلى قياس أثر مستويات الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الكامل- الإفصاح العادل- الإفصاح الكافي) على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. إختبرت الدراسة الفرضيات التالية: تؤثر مستويات الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الكامل- الإفصاح العادل- الإفصاح الكافي) على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الإفصاح الكامل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعرض معلومات محاسبية في القوائم المالية بصورة شاملة كمية ووصفية وغير مضلله وملائمة لمديري البنوك وملائمة للمستثمرين، أن الإفصاح الكافي للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعرض الحد الأدنى وحسب احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية. بالقوائم المالية، أن الإفصاح العادل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يراعي مصالح مختلف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية بصورة متساوية وعادلة وبفاعلية وكفاءة عالية، لتحقيق أهداف الرقابة والاشراف. أوصت الدراسة بضرورة مساعدة القطاع المصرفي السوداني في تحقيق الإفصاح المحاسبي ورفع المصداقية في التقارير المالية التي تتال ثقة المستخدمين، وضرورة اهتمام المصارف السودانية بمعايير المحاسبة الدولية من أجل ضمان الحصول على معلومات ذات جودة عالية، وضرورة زيادة الوعي بأهمية مستويات الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية لضمان مصداقيتها وبث الثقة فيها. الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي (الكامل- العادل- الكافي)- ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

Abstract

The study examined the role of accounting disclosure on the suitability and reliability of accounting information. The problem of the study was that the real problem behind financial instability lies in the low level of accounting disclosure by banks and the lack of transparency at times. Therefore, this study came to find out the true relationship between the levels of accounting disclosure on the suitability and reliability of accounting



information and its implications locally and internationally. The study aimed to measure the impact of levels of accounting disclosure (full disclosure - fair disclosure - adequate disclosure) on the suitability and reliability of accounting information. The study tested the following hypotheses: Levels of accounting disclosure (full disclosure - fair disclosure - adequate disclosure) affect the suitability and reliability of accounting information. The study reached several results, including: Full disclosure for banks listed on the Khartoum Stock Exchange presents accounting information in the financial statements in a comprehensive, quantitative and descriptive manner that is not misleading and is appropriate for bank managers and appropriate for investors. Adequate disclosure for banks listed on the Khartoum Stock Exchange displays the minimum and according to the needs of users of accounting information. . In the financial statements, the fair disclosure of banks listed on the Khartoum Stock Exchange takes into account the interests of the various categories of users of accounting information in an equal and fair manner with high effectiveness and efficiency, to achieve the objectives of control and supervision. The study recommended the need to help the Sudanese banking sector achieve accounting disclosure and raise the credibility of financial reports that gain the trust of users, the need for Sudanese banks to pay attention to international accounting standards in order to ensure access to high-quality information, and the need to increase awareness of the importance of levels of accounting disclosure and the quality of accounting information to ensure its credibility and instil confidence in her.

Keywords: Accounting Disclosure (Full - Fair - Adequate) - Appropriateness and Reliability of Accounting Information.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث:

تمهيد:

تزايد الإهتمام بالافصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة حتي أصبح يحظى بإهتمام زائد من قبل الجهات المعنية علي مستوى المؤسسات الخاصة والعامه محلياً وإقليمياً ودولياً ،ويقود الي ذلك الي توحيد النظم المالية وإنما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية وخصوصاً الأزمة العالمية الحالية التي عصفت بالعديد من بلدان العالم مؤخراً، وأضرت بالكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة، وعلي رأسها إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. لعل هذا دفع المختصين الي دعوة الشركات والمؤسسات لتبني مبدأ الافصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية، كما ظهرت الحاجة في بعض الأحيان الي الدعوة للإشراف علي الشركات والمؤسسات من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم الشركات والمؤسسات بإتباع القواعد الأساسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. لكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة اعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية توفير الافصاح والوضوح المناسب فيها بإعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الي المستفيدين المختلفين.من اجل معرفة اثر خصائص المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية علي كفاءة الافصاح المحاسبي.

مشكلة الدراسة:

أوضحت الدراسات السابقة أن المشكلة الحقيقية وراء عدم الإستقرار المالي تكمن في إنخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي من قبل البنوك وانعدام الشفافية في بعض الأحيان، لذلك جاءت هذه الدراسة لالوقوف على حقيقة العلاقة بين مستويات الافصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتة محلياً ودولياً، حيث سيتم تطبيق الدراسة علي القطاع المصرفي السوداني، وتتمثل المشكلة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر مستويات الافصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، ومنه يمكن للباحث طرح التساؤلات التالية :

1- ما أثر الافصاح الكامل على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

2- ما أثر الافصاح العادل على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

3- ما أثر الافصاح الكافي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تتمثل في اثراء المكتبة العلمية حيث هنالك ندرة في الكتابات التي تناولت الموضوع، بالإضافة لتحفيز الباحثين للتطرق للأبحاث التي تتناول النظرية المحاسبية والتتظير المحاسبي.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في مساعدة القطاع المصرفي السوداني في تحقيق الافصاح المحاسبي ورفع المصداقية في التقارير المالية التي تنال ثقة المستخدمين، مما يؤدي الي ضبط العمل وتحسين الأداء في هذا القطاع الحيوي.

أهداف الدراسة:

الهدف العام: قياس أثر مستويات الافصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ومنه تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- قياس أثر الافصاح الكامل على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- 2- قياس أثر الافصاح العادل على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- 3- قياس أثر الافصاح الكافي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة:

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

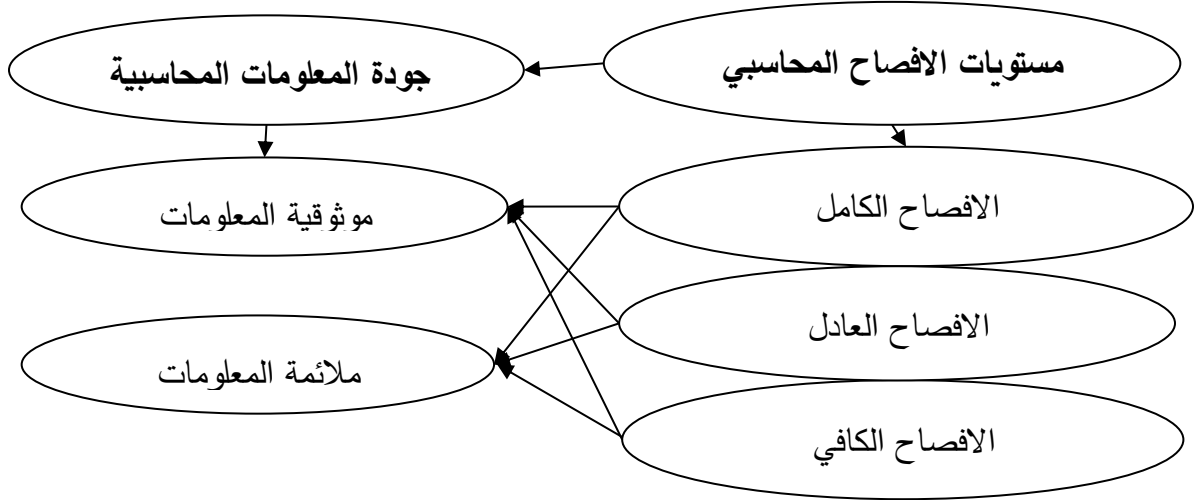
الفرضية العامة: تؤثر مستويات الافصاح المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ومنه تسعى الدراسة إلى تحقيق الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- الافصاح الكامل يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- 2- الافصاح العادل يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- 3- الافصاح الكافي يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

نموذج متغيرات الدراسة:

شكل (1)

نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، 2022م

مناهج البحث المستخدمة في الدراسة:

1- المنهج التاريخي: من خلال عرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وبالإطلاع على الكتب والمراجع .

2- المنهج الإستنباطي والاستقرائي: وذلك لتحديد محاور وأبعاد المشكلة ووضع الفرضيات والتحقق منها.

3- المنهج الوصفي التحليلي: حيث سيتم اخذ القطاع المصرفي كحالة دراسية وذلك بقرض تحليل بيانات الدراسة والتوصل الي النتائج والتوصيات التي تحقق أهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتمثل في المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. بالإضافة للأكاديميين بالجامعات السودانية حيث سيتم أخذ عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وذلك بإستخدام أدوات التحليل الإحصائي لتحديد حجم العينة المناسبة.

مصادر بيانات الدراسة:

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة فيما يلي:

1- المصادر الثانوية: وتشمل الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية، الندوات، التقارير، المؤتمرات، الانترنت.

2- المصادر الأولية: حيث سيتم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من الأشخاص ذوي الصلة بموضوع الدراسة في القطاع المصرفي السوداني وعينة من الأكاديميين.

حدود الدراسة:

تتخصر حدود الدراسة في الأتي:

الحدود المكانية: القطاع المصرفي السوداني.

الحدود الزمنية: 2021م

الحدود الموضوعية: الافصاح المحاسبي الكامل والكافي والعادل، جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الموثوقية والملاءمة.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

يسعى الباحث للاستفادة من مضامين ومنهجية الدراسات السابقة ، فهي تساعد على وضع فكرة واضحة

للبحث عن الموضوع بصورة أشمل، لذلك يتناول الباحث عدد من الدراسات المتصلة بموضوع البحث.

دراسة: نسرين، (2020م):

هدفت الدراسة الى بيان مدى مستوى الافصاح المسؤولية الاجتماعية وأثر تطبيقها على جودة التقارير المالية لدى المصارف التجارية اللبية ، تكون مجتمع الدراسة وعينته من المصارف الأردنية وبلغ عددها (5) مصارف في الفترة الزمنية (2018-2019م)، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية لغرض الدراسة . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تطبيق مؤشر معد خصيصاً للمصارف التجارية اللبية تضمن (30) فقرة، واستخدمت الباحثة العديد من الاساليب الاحصائية الوصية مثل (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية)،

بالإضافة الى استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها، كشفت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية طردية موجوبة بين تطبيق الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وجودة التقارير المالية لدى المصارف التجارية الليبية.

دراسة: كحول، (2022م):

هدفت الدراسة الى ابراز دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة ايجاد لغة محاسبية موحدة ، حيث ركزالنظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تتوفر في المعلومات المحاسبية خصائص أساسية تضمن جودتها، وبالتالي توفير قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ات جودة مطلوبة، تكون قادرة على تخطي الحدود ومفيدة بالنسبة لمستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات. وقد توصلت الدراسة الى أن للنظام المحاسبي المالي دور كبير وفعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التي تتوفر فيها، وهذا ينعكس بدوره في تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدميها سواء كانوا محليين أو أجنب.

دراسة: محمد، (2022م):

تمثلت مشكلة الدراسة في انعدام الثقة لدى مستعملي القوائم المالية خاصة المستثمرين في جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف ادارة الشركات جراء الازمات المالية التي حدثت خلال الثلاثين سنة الاخيرة، ادت بالحكومات والمنظمات الدولية المختصة الى السعي الى تطوير وتطبيق مفاهيم حوكمة الشركات كإطار منظم لسيرورة الأعمال ومراقبتها من خلال مبادئ وآليات. وهدفت الدراسة الى اختبار تأثير حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الحوكمة، حيث تم التطرق الى المبادئ والآليات الداخلية والخارجية المتمثلة في مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والمراجع الخارجي، وتبيين مدى تأثيرهم على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اختبار خصائص الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة والوضوح، وتوصلت الدراسة الى أثر إيجابي تضيفه الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة: بشرى، (2023م):

هدفت الدراسة الى أثر الإفصاحات المحاسبية على ثقة مستخدمي القوائم المالية. وقد تم فحص هذا التأثيرين خلال دراسة أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية على ثقة مستخدمي البيانات المالية. كما تمت دراسة تأثير المعلومات غير المالية المفصح عنها على ثقة مستخدمي البيانات المالية، ونظراً لتعدد مستخدمي القوائم المالية واختلاف أولوياتهم، كان من المتوقع أن يكون هناك تباين كبير في الردود على أسئلة الاستبيان. ولهذا السبب تم اختيار شريحة المستثمرين كمجتمع للدراسة كون هذه الشريحة من أكثر الشرائح حساسية وتأثراً بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها. واستخدمت استبانة لقياس النتائج باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). وتوصلت الدراسة الى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية يؤثر بشكل أساسي على ثقة المستثمرين في حين أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية لا يؤثر بشكل جوهري على ثقة المستثمرين.

المحور الثالث: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي:

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة: مشتق من الفصاحة، فيقال فصح الرجل فصاحة فهو فصيح، وكلام فصيح أي بليغ وطلق، وأفصح الأعجمي أي تكلم بالعربية وفهم عنه، أفصح كلمة إفصاحا أي تكلم بالفصاحة، وأفصح عن شيء إفصاحا إذ بدا صحبه واستبان وقد ورد في القرآن الكريم علي لسان سيدنا موسى عليه السلام (وأخي هو أفصح مني لسانا فأرسله معي رداً ايصدقني أي أخاف أن يكذبون) (سورة القصص، الآية (23)).

أفصح الصبح إذا ظهر، الإفصاح الظهور والبيان، والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك ويقال افصح الأمر وضح، وأفصح عن مراده بينه ولخصه كما يعرف الإفصاح بإظهار سر أو شيء غامض (علي الجارم، ومصطفى امين، 1987م، ص5).

الإفصاح إصطلاحاً: عبارة عن إظهار المعلومات المالية سواء الكمية الوصفية في القوائم المالية أو الهوامش أو الملاحظات أو الجداول المكتملة، مما يجعل القوائم غير مضللة، وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي لديها سلطة محدودة للحصول علي المعلومات التي ترغبها وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة ، علي أن يتم

الإفصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة (ابراهيم مصطفى، 1962م، ص197).

عرف هو نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات أخرى تساعد المستثمر علي إتخاذ قرارته وتخفض من حالة عدم التأكد لدية الأحداث بالإقتصادية المستقبلية (العبيد محمد البدوي، 1991م، ص131).

عرف بأنه إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في القوائم المالية (أبي الفضل جمال الدين بن منطور، د.ت، ص544).

عرف هو إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية او خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، ويمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤها، والقوائم المالية الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم (محمد نجيب حمد، 2010م، ص67).

عرف بأنه عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة (مسعود صديقي مرزوقي، 2010م، ص3).

عرف بأنه الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الاحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالية القوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة، والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الصائبة (نوفان حامد محمد العليمات، 2010م، ص72).

عرف بأنه: هو العملية التي تتصل المنشأة من خلالها بالعالم الخارجي ومفهوم الإفصاح علي جانب كبير، من الأهمية من الناحية النظرية والتطبيقية علي حد سواء (محمد سمير الصبان، د.ت، ص103).

أيضاً الإفصاح المحاسبي يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية(محمد مطر، 1993م، ص ص 116-127).

كما عرف "بأنه متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)" وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها(وصفي أبو المكارم، 2000م، ص 34).

بناءً على الاستنتاج أعلاه يعرف الباحث الإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة، أما الإفصاح المحاسبي فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءً على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة تتمثل في النقاط التالية(السيد عبد المقصود دبيان، 1987م، ص ص 9-10):

- 1- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين الحاليين والمرقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية
- 2- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين الحاليين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- 3- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.
- 4- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أداءها.
- 5- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد ، وهو ماساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته.
- 6- تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالإجراءات والاساليب الموضوعة.

يتضح للباحث أن أهمية الإفصاح المحاسبي تمكن في توفير البيانات والمعلومات الصحيحة والواضحة والشفافة والموثوقة التي تحتوي عليها القوائم المالية، لأنها تراجع من قبل مراجع الحسابات الخارجي لذلك يتم تقديم تلك البيانات والمعلومات بالقوائم المالية المفصحة عنها للمستثمرين والمحليين الماليين وللأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة لإتخاذ القرارات.

ثالثاً: أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية أهداف كثيرة متمثلة في عرض و توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تمتلك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة ويوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي(رضوان حلوة حنان، 2000م، ص11):

الاتجاه الأول: الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محددة باستخدام القوائم المالية في ضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد

عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

الاتجاه الثاني: الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح:

تمثل القوائم المالية المرحلة الأخيرة من الدورة المحاسبية والتي تعرف بمرحلة التقرير لذا فالهدف من إعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية يكمن في:

- 1- تقديم معلومات عن المركز المالي: حيث يتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، هيكلها المالي، درجة سيولتها وكذا مدى قدرتها على التكيف مع تغيرات البيئة التي تعمل فيها.
 - 2- تقديم معلومات عن الأداء: تقدم هذه المعلومات في قائمة الدخل وتشمل على وجه الخصوص الربحية، وهي مفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية من مواردها.
 - 3- تقديم معلومات عن التغير في المركز المالي: تقدم في قائمة منفصلة (قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية) وتستخدم هذه المعلومات لتقييم مختلف الأنشطة التشغيلية، التمويلية والاستثمارية أثناء الفترة المحاسبية.
 - 4- التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر المالية والاختفاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعية.
 - 5- التعرف على الأسباب التي تؤدي الي عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الأداء المالي والتأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات.
 - 6- الوقوف على مدى الالتزام بتطبيق الإفصاح بطريقة فعالة وبكفاءة عالية.
- يتضح للباحث أن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الاساليب والرسائل الفنية المحاسبية وتوضيح شكل ومستوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من إجراء تعامل مع الوحدات الاقتصادية.
- رابعاً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة أو مراقب الحسابات، وإنما أصبح يتضمن أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الاستثمار. وبالتالي أصبح نطاق الإفصاح يتسع ليشتمل أيضاً على أي معلومات ملائمة تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي ويتضح ذلك من خلال أنواع الإفصاح المحاسبي (جعفر عبدالاله، 2003م، ص259):

1- الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

يستنتج الباحث أن هذا النوع من الإفصاح يشمل كامل المعلومات المحاسبية بكميات كبيرة قد يؤدي لإغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لا فائدة منها.

2- الإفصاح العادل: يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى (هادي رضاء الصفار، 2009م، ص37).

يتضح للباحث أن هذا النوع من أنواع الإفصاح يهتم بجميع الاطراف المالية بصورة متساوية وعادلة دون تفضيل فئة عن أخرى.

3- الإفصاح التفاضلي: يعتمد الإفصاح التفاضلي علي التقارير السنوية المختصرة (الملخصه) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون الي معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تقرضه مهنة المحاسبة.

يتضح للباحث أن هذا النوع من أنواع الإفصاح المحاسبي يستخذ القوائم المالية الملخصة اي المقتصرة وما زال محل خلاف، وأته غير مقبول قبولاً عاماً.

4- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. مما سبق يتضح للباحث أن هذا النوع من أنواع الإفصاح المحاسبي يهتم بالحد الأدنى من المعلومات المالية المتعلقة بالشركة مع تجنب نضليل الاطراف المهمة بهذه المعلومات.

5- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية (احمد محمد نور شحاته السيد شحاته، 2008م، ص475). يتضح للباحث أن هذا النوع من الإفصاح يقدم معلومات ذات قيمة وفائدة ومنفعة تساعد مستخدمي التقارير والمعلومات المحاسبية في القوائم المالية من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

6- الإفصاح الوقائي: إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) (عبد المنعم عطا، 2009م، ص45).

يتضح للباحث أن هذا النوع من أنواع الإفصاح المحاسبي يهدف لحماية المجتمع المالي بصفة خاصة كالمستثمر العادي الذي له قدرة محدودة علي استخدام المعلومات المحاسبية.

7- الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالأفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

يتضح للباحث أن هذا النوع من الإفصاح ظهر بعد زيادة أهمية الملائمة والإفصاح عن المعلومات الخاصة بمكونات الأصول والخصوم من قائمة المركز المالي.

8- الإفصاح الشامل: الإفصاح الشامل لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد بها أن يوصل الي مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وعادة ما يطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها(وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، 2000م، ص ص 48-49).

يتضح للباحث أن هذا النوع من أنواع الإفصاح المحاسبي يجب أن يكون الإفصاح المحاسبي للمعلومات شاملاً بحيث لا يكون أكثر تفصيلاً وأن يكون مختصراً وشاملاً ولا يخفي حقائق ويسهل فهمه من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. الجدير بالذكر أن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر علي مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية.

يبوب الإفصاح المحاسبي طبقاً للتشريعات الي:

أ- الإفصاح الإختياري: يتم وفقاً لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضاً قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم الشركة بالبورصة.

يتضح للباحث من التبويب الإختياري أنه يتم وفقاً لسلوك الإدارة في حجب أو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يجعل سعي المدراء لتحقيق مكاسب شخصية في بعض الأحيان.

ب- الإفصاح الإلجباري: نظراً لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظراً لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير المالية الي التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم علي التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت علي الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

يتضح للباحث أن التبويب الإجابري يكون في عدم اتفاق للمستفيدين أو المستخدمين للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة لأنه قائم علي التشريعات والتعليمات التي تجبر المؤسسات علي الإفصاح عن المعلومات التي تحاول التي تحاول الإدارة حجبها.

المحور الرابع: الإطار النظري للملائمة والموثوقية:

أولاً: مفهوم الملائمة والموثوقية:

الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصيتين وهما (محمد المبروك أبو زيد، 2005م، ص577):

1. الملائمة:

يقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

- أ. القيمة التنبؤية : ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.
- ب. قيمة التغذية العكسية: أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- ج. التوقيت المناسب: أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

2. الموثوقية:

يقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي:

- أ. القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

- ب. الصدق في التعبير: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).
- ج. الحياد: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.
- لكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي (عباس مهدي الشيرازي، 1990م، ص200):
- الصدق في التمثيل: يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما: تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء أكانت توصل إلى نتائج موضوعية أو لا. و تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.
 - إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: تعني في المفهوم المحاسبي توافر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخصيصة تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خصيصة تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

- حيادية المعلومات: تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين، مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية، ومستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات آمنة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

يرى الباحث أن الملائمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية.

ثانياً: أهمية الخصائص النوعية لملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي لتطوير فاعلية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أم عامة، بما توفره من مقدرة عن مساعدة إدارات هذه الشركات أو المنظمات في صناعة واتخاذ القرارات أو في التخطيط أو في البحث والتطوير، أو في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وفي العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها لا بد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توافرها سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى، ومن أجل أن تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة، لا بد من توفر المجموعة من الخصائص المهمة فيها، تم تلخيصها بثلاثة أبعاد رئيسية هي (كريمة علي كاظم الجوهري، 2011م، ص 110):

1- البعد الزمني: يتعلق في زمن استخدام المعلومات ويتضمن الجوانب التالية:

- أ. المواقيت: هي توفر المعلومات لذا لابد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة.
- ب. التداول والحادثة: هي أن تكون المعلومة مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة حيث تلعب الحادثة دوراً هاماً في جودة المعلومات لان المعلومات إذ تقل قيمتها بتقدمها.
- ج. التواتر والتكرار: هي مدى تكرار الحاجة في المعلومات المتواجدة تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.
- د. الفترة الزمنية: هي الفترة التي تقدم بها المعلومات حتى يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن ما يحدث الآن، وعن ما حدث في الماضي ومتوقع حدوثه في المستقبل، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلى معلومات رغم إنها تحت الاستخدام ستسبب بمشاكل عديدة، وكلف مرتفعة للإدارة.

2- بعد المحتوى: يتعلق بعد المحتوى بالجوانب التالية:

- أ. الدقة: أي خلو المعلومات من الأخطأ حيث تساهم المعلومات في جودة القرار، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت.
- ب. الثبات والصدق: إي إعطا المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة، وان تكون المعلومات المجتمعة صادقة وشرعية وصحيحة تتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجهاً، وان تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين على اختلافهم.
- ج. الواقعية: لابد للمعلومات أن تمثل الواقع مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلى قرارات رشيدة، فالمعلومات المنحازة وغير الواقعية تؤدي لقرارات خاطئة.
- د. الملاءمة: هي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار، فلا بد أن تكون ملائمة للموضوع وموجهة خصيصاً للمشكلة التي تدريس ومرتبطة باحتياجات المستخدم.

هـ. الشمولية: قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها.

و. الإيجاز: تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات إذ لا بد من الإيجاز في المستوي إلي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

ز. المدى: هي تكون المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدى المعلومات بمدى شموليتها، لذا لا بد أن تمثل المعلومات المدى المطلوب وان تكون الحاجة إليها قائمة فعلاً وبشدة استراتيجي. ح. الأداء: هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء والذي يمكن بواسطته قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

3- البعد الشكلي: ويتضمن الجوانب التالية (ياسر محمد السيد سمرة، 2007م، ص51):

أ. الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن المدير من الوصول إلي القرارات الصائبة.

ب. المنهجية و الإتساق: هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للأغراض المختلفة، لذا لا بد أن ترتب المعلومات بقدر وسياق.

ج. المرونة: أي قابلية المعلومات عن التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذلك يجب أن تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرناً يمكن استخدامه من أكثر من مستوى إداري بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

د. التقديم: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي، وبشكل كمي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة، لذا لا بد من عرض المعلومات بالطريقة السابقة ومعالجتها لجعلها قابلة للاستخدام بما يعظم الاستفادة منها للمستخدم.

هـ. وسائط الإعلام: هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات، إذ يمكن أن تقدم المعلومات سواء على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخرى.

ثالثاً: أهداف الخصائص النوعية لملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

يتمثل الهدف من تحديد الخصائص النوعية لجودة البيانات المحاسبية في وجود مجموعة من الخصائص التي تمكن من تقييم مستوى جودة البيانات المحاسبية ومنفعتها لاتخاذ القرارات المالية في المنشآت، كما أن أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متعلقة بمدى فائدتها لمستخدمي القوائم المالية، وقد وصف أحد الكتاب المحاسبين هذه الأهداف بقوله: الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو وجود أو توافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك البيانات (فؤاد الليثي، 2002م، ص181).

أيضا في سياق آخر حدد احد الكتاب عدد من فوائد خصائص المعلومات المحاسبية كما يلي (فؤاد الليثي، 2002م، ص181):

1. تستخدم الخصائص كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين الطرق المختلفة وخاصة عند مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية صدرت فعلا.
2. وجود الخصائص يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية من حيث فوائدها وحدود استخدامها.
3. يعمل وجود هذه الخصائص على زيادة وتحسين مستوي الاتصال بين الأفراد والمعلومات المحاسبية. تحقق الخصائص النوعية لجودة البيانات المحاسبية في المنشآت الفوائد التالية (عاصم محمد سرور وآخرون، 2007م، ص72):
 - أ. تستخدم كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين البدائل وخاصة عند معالجة مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتزيد من فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية الواردة بها.
 - ب. تزيد من مستوى الاتصال بين الأفراد، وخاصة عند نقل وتوصيل البيانات المحاسبية لمستخدميها.
 - ج. تستخدم كمعايير للتمييز بين البيانات الجيدة والمعلومات قليلة الجودة في اتخاذ القرارات.

يري الباحث أن أهداف تطبيق خصائص جودة البيانات المحاسبية في المنشآت تعد الهدف الرئيسي من تحديد الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقويم مستوى جودة البيانات المحاسبية وتمثل المحور الأساسي لاختيار الأسلوب المحاسبي، واختيار كمية ونوعية البيانات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، واختيار طريقة العرض والإفصاح عن هذه البيانات.

رابعاً: موانع استخدام الخصائص النوعية لملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

- 1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.
- 2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.
- 3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرقة إلى التأثير على متخذ القرار.
- 4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
- 5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون

مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة بالمعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

عند توصيف تراكيب النظام الثابتة يتم تحديد وظائف النظام. وتراكيب البيانات الضرورية لعمل النظام، والعلاقات في ما بين هذه البيانات. إن توصيف وظائف النظام يتم من خلال تحديد وعرض المعالجات الضرورية لتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات، وكذلك فإن عملية توصيف تراكيب البيانات يتطلب أيضا تحديد الاستخدامات الوظيفية لهذه البيانات وبالرغم من ذلك، فقد تطورت تقنيات مستقلة لتوصيف وظائف النظام، وأخرى لتوصيف تراكيب البيانات، و يمكن القول إن التقنيات المستخدمة في توثيق أو توصيف نظم المعلومات يجب أن تتضمن مجموعة من الصفات (عصام الدين متولي، 2006م، ص69):

أ. بساطة وسائل العرض.

ب. ملائمة وسائل العرض للتعبير عن محتوى النظام.

ج. إمكانية استخدام في عمليات توصيف كافة النظم والتطبيقات.

د. استقلالية هذه التقنيات عن التطورات الفنية والعلمية في تقنيات المعلومات والاتصالات.

هـ. إن لها أهمية بالنسبة للمنظمة لأنها توفر الوقت اللازم والمال لتطوير وتوثيق نظم المعلومات.

يرى الباحث أن نظام المعلومات يجب أن يزود كل مستوى من المستويات الإدارية بالمعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب، والشكل الملائم، مما يتطلب وجوب توفير المعلومات التفصيلية والدورية للمستويات

الإدارية الدنيا ومعلومات عامة وشاملة وحديثة من المصادر الداخلية والخارجية للمستويات الإدارية العليا، حيث أن وظائف النظام يتم توصيفها عن طريق المعالجات الضرورية لتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية:

الفرضية الأولى: الإفصاح الكامل يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

الجدول (1)

المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الإتجاه
1	يعرض معلومات محاسبية في القوائم المالية بصورة شاملة	1.7500	.67580	أوافق بشدة
2	يظهر المعلومات المحاسبية الكمية بالقوائم المالية وملاحظاتها المرفقة	1.7778	.68955	أوافق بشدة
3	يوفر المعلومات المحاسبية الوصفية بالقوائم المالية وملاحظاتها المرفقة	1.8000	.70434	أوافق
4	يعرض المعلومات المحاسبية التي تعتبر غير مضللة	1.8778	.84335	أوافق
5	يوفر معلومات محاسبية الملائمة لمديري البنوك	1.7833	.76425	أوافق بشدة
6	يظهر المعلومات المحاسبية ملائمة للمستثمرين	1.7889	.72458	أوافق بشدة
7	يساعد في زيادة الثقة بين البنوك ومستخدمي المعلومات المحاسبية	1.7778	.71344	أوافق بشدة
8	يوفر المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.	1.8611	.88288	أوافق
9	يعرض المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بأي وسيلة.	2.0722	.93373	أوافق
10	يقوم بتقديم المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية بصورة دورية ومناسبة	1.9389	.88541	أوافق
11	ذو صلة وثيقة بشكل و محتوى المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية .	1.8944	.76587	أوافق
12	يوفر معلومات محاسبية تفيد المستثمرين .	1.8333	.82218	أوافق

أوافق	.5837	1.8463	يتصف الإفصاح الكامل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية
	5		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

من الجدول (1) أعلاه يتضح الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان للعبارات (يعرض معلومات محاسبية في القوائم المالية بصورة شاملة، يظهر المعلومات المحاسبية الكمية بالقوائم المالية وملاحظاتها المرفقة، يوفر معلومات محاسبية الملائمة لمديري البنوك ، يظهر المعلومات المحاسبية ملائمة للمستثمرين ، يساعد في زيادة الثقة بين البنوك ومستخدمي المعلومات المحاسبية) 1.7500 ، 1.7778 ، 1.7833 ، 1.7889 و 1.7778 علي التوالي وهي جميعها تقع في المدى من 1.00 الي 1.79 مما يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة علي هذه العبارات .
 - وافق غالبية المبحوثين علي بقية العبارات حيث نجد أن المتوسطات الحسابية المرجحة جميعها تقع في المدى من 1.80 الي 2.59 .
 - بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول 1.8463 بإنحراف معياري 58375. مما يعني أن غالبية المبحوثين موافقون علي: يتصف الإفصاح الكامل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- الفرضية الثانية: الإفصاح العادل يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

الجدول (2)

المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الإتجاه
1	يعرض الحد الأدنى الواجب توفرة من المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	1.783 3	.72678	أوافق بشدة
2	يتحدد حسب احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	1.888 9	.74660	أوافق

3	يختلف وفقاً لمصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	1.905 6	.77458	أوافق
4	يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ قرار مستخدمي المعلومات المحاسبية	1.800 0	.77963	أوافق
5	يتوقف على الخبرة التي يتمتع بها مستخدم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	1.794 4	.72233	أوافق بشدة
6	يقدم معلومات محاسبية غير محددة بشكل دقيق	2.166 7	1.0055 7	أوافق
7	يظهر معلومات لا تُخَلِّ بمطالبات مستخدمي المعلومات المحاسبية	1.922 2	.75824	أوافق بشدة
8	يتجنب تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية	1.900 0	.70195	أوافق
9	يساعد في زيادة الثقة في القوائم المالية.	1.794 4	.73002	أوافق بشدة
10	يساعد على زيادة الشفافية بالقوائم المالية.	1.744 4	.66115	أوافق بشدة
11	يساعد على اكتشاف الأخطاء التي تقلل من المخاطر المالية.	1.805 6	.77024	أوافق
12	يعمل على تبسيط المعلومات المحاسبية المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر	1.788 9	.73225	أوافق بشدة
	يتصف الإفصاح الكافي للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	1.857 9	.5371 6	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

من الجدول (2) أعلاه نخلص إلى:

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لست عبارات وهي (يعرض الحد الأدنى الواجب توفرة من المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ، يتوقف على الخبرة التي يتمتع بها مستخدم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ، يظهر معلومات لا تُحَلِّ بِمَتَطَلَبَاتِ مُسْتَعْمِلِي المَعلُومَاتِ المحاسبية ، يساعد في زيادة الثقة في القوائم المالية ، يساعد على زيادة الشفافية بالقوائم المالية ، يعمل على تبسيط المعلومات المحاسبية المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر) 1.7833، 1.7944، 1.9222، 1.7944، 1.7444 و 1.7889 علي التوالي وهي جميعها تقع في المدى من 1.00 الي 1.79 مما يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة علي هذه العبارات .
 - وافق غالبية المبحوثين علي العبارات الستة الأخرى حيث نجد أن المتوسطات الحسابية المرجحة لها تقع في المدى من 1.80 الي 2.59 .
 - بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني 1.8579 بإنحراف معياري 53716. مما يعني أن غالبية المبحوثين موافقون علي: يتصف الإفصاح الكافي للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- الفرضية الثالثة: الإفصاح الكافي يؤثر على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

الجدول (3)

المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الإتجاه
1	يراعي التوازن بين احتياجات جميع المستخدمين للمعلومات المحاسبية	1.772 2	.59636	أوافق بشدة
2	يعرض القوائم المالية دون تحيز لطرف من مستخدمي المعلومات المحاسبية	1.733 3	.60353	أوافق بشدة
3	يراعي مصالح مختلف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	1.805 6	.70193	أوافق
4	يخدم مستخدمي القوائم المالية بصورة متساوية	1.894 4	.75114	أوافق

5	يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية بصورة عادلة	1.755 6	.68195	أوافق بشدة
6	يساعد على التأكد من دقة المعلومات المحاسبية	1.777 8	.71344	أوافق بشدة
7	يساعد على تقديم المعلومات المحاسبية عن الأداء لخلق موارد اضافية.	1.805 6	.69393	أوافق
8	يساعد على تقديم المعلومات المحاسبية لضبط الأداء المالي	1.761 1	.72747	أوافق بشدة
9	يساعد على تقديم معلومات محاسبية فعالة وبكفاءة عالية	1.794 4	.78176	أوافق بشدة
10	يقوم بإجراءات تقييم معيارية علي مستوى بيانات القوائم المالية للشركة للوقوف علي السيولة و الربحية	1.816 7	.77297	أوافق
11	تساعد في تحقيق أهداف الرقابة والاشراف	1.805 6	.78461	أوافق
12	يساعد مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة	1.744 4	.74085	أوافق بشدة
	يتصف الإفصاح العادل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	1.788 9	.5264 9	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

من الجدول (3) أعلاه نخلص الى:

- بلغ المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لسبع عبارات وهي (يراعي التوازن بين احتياجات جميع المستخدمين للمعلومات المحاسبية، يعرض القوائم المالية دون تحيز لطرف من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية بصورة عادلة، يساعد على التأكد من دقة المعلومات المحاسبية، يساعد على تقديم المعلومات المحاسبية لضبط الأداء المالي، يساعد على تقديم معلومات محاسبية فعالة وبكفاءة عالية، يساعد مستخدمي

- القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة) 1.7444 و 1.7944، 1.7611 ، 1.7778 ، 1.7556 ، 1.7333 ، 1.7722 ، 1.79
- علي التوالي وهي جميعها تقع في المدى من 1.00 الي 1.79 مما يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة علي هذه العبارات .
- وافق غالبية المبحوثين علي العبارات الخمس الأخرى حيث نجد أن المتوسطات الحسابية المرجحة لها تقع في المدى من 1.80 الي 2.59 .
 - بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثالث 1.7889 بإنحراف معياري 52649. مما يعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة علي: يتصف الإفصاح العادل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- الإفصاح الكامل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعرض معلومات محاسبية في القوائم المالية بصورة شاملة كمية ووصفية وغير مضلل وملائمة لمديري البنوك وملائمة للمستثمرين.
- 2- أن الإفصاح الكافي للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعرض الحد الأدنى وحسب احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية. بالقوائم المالية.
- 3- أن الإفصاح العادل للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يراعي مصالح مختلف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية بصورة متساوية وعادلة بفاعلية وكفاءة عالية، لتحقيق أهداف الرقابة والاشراف.
- 4- أن جودة المعلومات المحاسبية للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية المتعلقة بخاصية الملاءمة ترتبط وتؤثر في سلوك مستخدمي القرارات وتقييم الأحداث المالية الماضية والحالية والمستقبلية.

5- أن جودة المعلومات المحاسبية للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية المتعلقة بخاصية الملاءمة مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية ولها القدرة على التنبؤ في الوقت المناسب لمتخذ القرارات.

6- أن جودة المعلومات المحاسبية للبنوك المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية المتعلقة بخاصية الموثوقية خالية من الأخطاء الحسابية والمحاسبية محايدة وغير متحيزه وتمتاز بالتمثيل الصادق ويمكن الإعتماد عليها.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة إهتمام المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتفعيل متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- 2- ضرورة تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي جودة المعلومات المحاسبية لتحقيق طموحات المستخدمين.
- 3- ضرورة مساعدة القطاع المصرفي السوداني في تحقيق الإفصاح المحاسبي ورفع المصداقية في التقارير المالية التي تنال ثقة المستخدمين.
- 4- ضرورة اهتمام المصارف السودانية بمعايير المحاسبة الدولية من أجل ضمان الحصول على معلومات ذات جودة عالية.
- 5- ضرورة زيادة الوعي بأهمية مستويات الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية لضمان مصداقيتها وبث الثقة فيها.
- 7- بذل جهد أكثر لتعديل مختلف القوانين والتشريعات للتماشي مع التطورات في مختلف الدول مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مطابع مجمع اللغة العربية، 1962م)، ص197.
- أبي الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار الفكر اللبنانية، د.ت)، ص544.
- احمد محمد نور شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية المصرية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2008م)، ص475.
- بشرى ابراهيم، الإفصاحات المحاسبية على ثقة مستخدمي البيانات المالية، مجلة جامعة كركوك، العدد13، يناير 2023م، ص1-13.
- جعفر عبدالاله، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي، (عمان: دار حنين للطباعة والنشر، 2003م)، ص259.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، هيكلية نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر، 2000م)، ص11.
- سرين مفتاح الواعر، الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية، (ليبيا: مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد1، 2020م)، ص23-38.
- السيد عبد المقصود دبيان، متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث، العدد1، 1987م)، ص9-10.
- عاصم محمد سرور وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (القاهرة: دن، 2007م)، ص72.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة، 1990م)، ص200.
- عبدالمنعم عطا، الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة، (غزة: د. ن، 2009م)، ص45.
- العبيد محمد البدوي وآخرون، معجم أسماء العرب، (عمان: مكتبة لبنان، 1991م)، ص131.
- عصام الدين متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (القاهرة: الأمراء للطباعة، 2006م)، ص69.
- علي الجارم، ومصطفى امين، البلاغة الواضحة، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1987م)، ص5.
- فؤاد الليثي، نظرية المحاسبة- المدخل المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2002م)، ص181.
- كحول صورية، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (الجزائر: مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد11، العدد1، 2022م)، ص602-617.
- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد9، 2011م)، ص110.
- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر، 2005م)، ص577.

- محمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية اصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، د.ت)، ص103.
- محمد علي، تأثير حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2022م).
- محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية التجارة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1993م)، ص ص 116-127.
- محمد نجيب حمد، الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية، (القاهرة: مطابع جامعة السويس، 2010م)، ص67.
- مسعود صديقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المألوف والموجود، (الجزائر: ملتقى النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، 2010م)، ص3.
- نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2010م)، ص72.
- هادي رضاء الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص37.
- وصفي أبو المكارم، المحاسبة المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م)، ص 34
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م)، ص ص 48-49.
- ياسر محمد السيد سمرة، نظم المعلومات المحاسبية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007م)، ص 51.